

تاريخ الاستلام: 2022/09/13 تاريخ القبول: 2022/12/11 تاريخ النشر: 2022/12/31

مراد بلخيري\*  
جامعة عبد الحميد مهري - قسنطينة (الجزائر)  
Email : [Mourad.belkhiri@univ-constantine2.dz](mailto:Mourad.belkhiri@univ-constantine2.dz)

#### الملخص:

تسعى الجزائر من خلال العديد من المحاولات الجادة إلى تجويد التعليم العالي لتحقيق التنمية والترقي المنشودين منذ الاستقلال، والمحاولة الأخيرة هي استيراد نظام الـ(أل.أم.دي) ومحاولة تكييفه على مكونات التعليم العالي، بما يحمله هذا الأخير من تناقضات وموروث الحقب السابقة. وعليه جاءت هذه المساهمة البسيطة كمحاولة لعرض متطلبات الجودة في ضوء أهداف نظام الـ(أل.أم.دي) والإجراءات المعتمدة لتجسيدها على أرض الواقع؛ من خلال تحليل ومقارنة ما يجب أن يكون حتى تتحقق الجودة المنشودة، وما هو كائن في الواقع.  
الكلمات المفتاحية : نظام LMD، جودة التعليم، التعليم العالي.

#### Abstract:

*Algeria seeks through numerous serious attempts to improve the quality of higher education to achieve the desired development and prosperity since independence and the recent attempt is an import regime of (L.M.D) and try to adapt to the components of higher education, the extent of it from the contradictions and legacy of previous eras. As a result, these simple contributions came as an attempt to show the quality requirements, in the light of the objectives of the system (L.M.D) and the procedures adopted for its interpretation in the field, by analyzing and comparing what should be until the desired quality and is in fact.*

**Keywords:** LMD, Quality of Education, Higher Education.

## المقدمة

بحكم تجربتي البسيطة والمتواضعة في مجال التّدرّيس في الجامعة تكوّنت لدي قناعة أنّ الأستاذ والطّالب وحتّى الإداري، وقعوا ضحيّة ما يُعرف بمقاومة التّغيير، إنّ على مستوى طرق التّدرّيس أو مناهجه أو حتّى آليات التّقييم.

فجميع فعاليات الأسرة الجامعية وجدت نفسها تعمل وفق نظام جديد دون أيّ استعدادات قبلية أو تكوين أو أيّ تحصين من شأنه التّخفيف من حدّة الفجوة، التي تنتج عن الانتقال من النّظام الكلاسيكي إلى الجديد.

ومن هنا جاءت الملاحظة التي خلصت إليها، وهي أنّ هذا التحوّل كان مصحوبا بعدم رضا من المسؤولين عن العملية التّعليمية بشكل مباشر، مع وجود مقاومة قاعدية للتّغيير، وذلك نتيجة سياسة الإكراه التي صاحبت العملية؛ فالأساتذة الذين لهم باع طويل في التّدرّيس الكلاسيكي مقتنعون بجدوى طرقهم وحافظوا عليها بشكل أو بآخر، دوّما الالتزام بالجديد وما أفرزه وصاحبه من تغييرات، كما أنّ الجدد منهم وجدوا أنفسهم في صراع بين الموروث المعرفي الكلاسيكي وبين المطلوب في هذا النّظام.

فإن كان هذا حال القائمين على التّدرّيس، فما هو حال الطّالب؟ هذا الأخير في الأصل نتاج منظومة تربوية أيضا مسّها تغيير عميق على كلّ الأصعدة، ليصبح فأر تجارب للعديد من الوزارات المتعاقبة... ما كرّس لديه عدم الاستقرار، وتغيّر المفاهيم لديه فهو عادة لا يسعى إلى التّحصيل المعرفي بقدر ما يسعى إلى تحصيل النّقطة.

وهنا مربط الفرس لهذه الإشكالية وهو: هل هذا النّظام القائم على التّقييم الكمي للطّالب في مختلف مراحل العملية التّعليمية وما أفرزه من تدبّير الإدارة في التّحصيل المعرفي قادر على بلوغ الجودة المطلوبة للتّعليم الجامعي في الجزائر؟ وهل هذا النظام

الذي ينهض على قيم الرأسمالية (الفردانية والمصلحة الشخصية، والدّين...) صالح للتطبيق في بيئة تقدّم الاجتماعي على الاقتصادي؟  
ولمعالجة هذا الموضوع قام الباحث باختيار جملة من العناصر التي من شأنها الإلمام به، وتوضيحه وإبراز نقاط الضعف والقوة في نظام LMD والتأثيرات التي يمكن أن تحدث على الهدف المنشود وهو جودة التعليم الجامعي.

### 1. مدخل مفهومي

تسعى هذه الورقة البحثية إلى معالجة موضوع "نظام ال LMD وجودة التعليم العالي في الجزائر: وقفة للتقييم والنقد"، والذي يتضمّن مجموعة من المفاهيم التي تستدعي الضبط، وهي: نظام ال LMD، جودة التعليم، التعليم الجامعي.

### 1.1. نظام ال LMD

هو نظام للتعليم العالي، بدأ العمل به تدريجياً في بلادنا منذ 2004، حيث يسمح للطالب بتحضير متسلسل لثلاث شهادات (ماهية نظام ل م د، ص1)، هي :  
-الليسانس: يتم الحصول عليها بعد ثلاث سنوات دراسة أو 6 سداسيات.  
-الماستر: تحضّر في مدة سنتين بعد الليسانس (4 سداسيات) وهي مرحلة تعميق المعارف في التخصص المختار.  
-الدكتوراه: آخر شهادة متخصصة لحاملي الماستر الراغبين في تعميق دراساتهم. تحضّر في مخبر أو مركز للبحوث لمدة ثلاث سنوات على الأقل. مع العلم أنّ شهادة ل.م.د لها صدى عالمي، لشموليتها واتساع استخدامها بين الدول من حيث البرامج والهياكل .

## 1.2. جودة التّعليم

تعتبر الجودة من المفاهيم الاقتصادية؛ إذ كان نتيجة للتنافس الصناعى والتكنولوجى بين الدول الصناعىة الكبرى بهدف مراقبة جودة الإنتاج وكسب ثقة السوق والزبون، فكان قوامها التفوق والامتياز فى نوعية المنتج، وتعرّف الجودة ضمن مفهوم إدارة الجودة الشاملة (TQM) بأنّها: "مقابلة وتجاوز توقعات المستهلك (Barton & Marson, 1991, p7)؛ حيث يقوم المستهلك بتحديد ماهية الجودة المطلوبة والتي تليّ رغباته وتحقق رضاه، ومن اختلاف رغباتهم وميول المستهلكين وتنوع ثقافتهم واختلاف طبقاتهم الاجتماعية؛ يكون التحديّ أمام المنتجين فى إرضاء جميع المستهلكين، فتكون فى معضلة لأنّ "إرضاء الناس غاية لا تدرك". هذا وتعرّف الجودة على أنّها: "المطابقة لمتطلبات أو مواصفات معيّنة. بينما يعرفها المعهد الأمريكى للمعايير بأنّها: جملة السمات والخصائص للمنتج أو الخدمة التي تجعله قادراً على الوفاء باحتياجات معيّنة" (البيلاوي وآخرون، 2006، ص21).

وعرّفها معهد الجودة الفيدرالى الأمريكى بأنّها: "أداء العمل الصّحيح وبشكل صحيح من المرة الأولى مع الاعتماد على تقييم المستهلك فى معرفة مدى تحسين الأداء" (قادة، 2011-2012، ص2).

أما مفهوم الجودة فى التّعليم عموماً فإنّه يتعلّق بكلّ الخصائص التي تتعلّق بالمجال التّعليمى، والتي تظهر مدى التفوق والإنجاز للنتائج المراد تحقيقها، وحسب الرّشيد (1995) فهى: "ترجمة احتياجات توقعات الطلاب إلى خصائص محدّدة تكون أساساً لتعميم الخدمة التّعليمية وتقديمها لهم بما يوافق تطلعاتهم".

وحسب هذا التعريف فإنّ الجودة فى التّعليم تهدف لإعداد التلاميذ والطلبة وتزويدهم بمعارف وسمات تكفل لهم التعايش مع التدفق المعلوماتى ومواكبة التقدّم التكنولوجى الهائل، بدلا من العمل على نقل المعرفة والإصغاء، وهذا أمر يتطلّب حسب أبو ملح

(2000) "إنسانا ذا مواصفات معينة لاستيعاب كل ما هو جديد ومتسارع والتعامل معه بفعالية" ، كما يتطلب أيضا إدخال تغييرات عميقة في دور المعلم أو الأستاذ الأكاديمي باعتباره مدرّبا وموجهاً ومربّياً، ولذا عليه توفير مناخ تعليمي يسمح بجرية التعبير والمناقشة ومساعدة التلاميذ أو الطلبة على التعلّم الذاتي والتعاوني" (ص4).

تختلف تعريفات الجودة في التّعليم حيث يسهم في صياغتها اختلاف المنظور الوظيفي للجودة في نظام التّعليم ومكوناته، ومن التّعاريف يمكن إدراج ما يلي: (الحسين، ص4-6) الجودة في التّعليم هي: "توافق ناتج التّعليم للأهداف المخططة والمواصفات والمتطلبات" وهذا التعريف يربط الجودة بمخرجات نظام التّعليم، تعريف نظمي.

أما (نبيل فضيل) فقدّم تعريفا لجودة التّعليم فحواه أنّ جودة التّعليم هي: "تحقيق لفكر المدرسة الفعّالة التي تقدّم إطاراً عاماً للممارسات التّعليمية التي تساهم في تعليم التلاميذ وبناء معايير مرتفعة وتوقعات طموحة في ظل مناخ تربوي مناسب لجودة المنتج"؛ وفيه إشارة واضحة وصرّيحة إلى أنّ الكاتب يربط الجودة المنشودة بأداء المؤسسة التعليمية بخاصة عند تقديمها لإطار عام للممارسات التعليمية قادر على إنتاج أفراد متميزين.

وذهب (مايرون تريوس (Mayron, Tripos) إلى تعريف جودة التّعليم بأنّها: "جعل التّعليم متعة وبهجة"، وهذا التعريف يركّز على المستفيد الأول في نظام التّعليم وهو الطّالب أو التّلميذ.

ومن خلال ما سبق يمكن صياغة تعريف إجرائي لجودة التّعليم مفاده أنّها: عملية إعداد المتعلّمين وتزويدهم بخصائص وسمات تؤهّلهم لتحقيق احتياجات وتطلّعات المجتمع؛ من خلال توفير مختلف الوسائل المادية والبشرية وتطوير المناهج باستمرار، ما يسمح بإعداد عقل منظمّ ومبدع.

ولعلّ أهمّ المساهمات في مجال الجودة برنامج (ديمنج) الذي قام بعد الحرب العالمية الثانية وبعد الأزمة التي مسّت الاقتصاد الياباني، بوضع برنامج لتحسين وتطبيق الجودة الشاملة يصلح لجميع المنظّمات بما فيها التّعليمية، ويتكوّن هذا البرنامج من أربع عشرة نقطة، هي:

- 1- خلق حاجة مستمرة للتعليم وتحسين الإنتاج والخدمة.
- 2- تبني فلسفة جديدة للتطوير.
- 3- تطبيق فلسفة التحسينات المستمرة.
- 4- عدم بناء القرارات علي أساس التكاليف فقط.
- 5- منع الحاجة إلى التفتيش.
- 6- الاهتمام بالتدريب المستمر.
- 7- توفير قيادة ديمقراطية واعية.
- 8- القضاء على الخوف لدى القيادات.
- 9- إلغاء الحواجز في الاتصالات.
- 10- منعه الشعارات التي تركز علي الإنجازات والحقائق.
- 11- منع استخدام الحدود القصوى للأداء.
- 12- تشجيع التعبير عن الشعور بالاعتزاز بالثقة.
- 13- تطبيق برنامج التحسينات المستمرة.
- 14- التعرف علي جوانب العمل من خلال دورة ديمنج.

وقد أكّد العديد من الباحثين الذين عملوا في ميدان الجودة الشاملة أن هذه المبادئ (لديمنج) لا بد أن تدخل في تصميم أي منهج للجودة الشاملة التي سيطبق في أي مؤسسة تعليمية، وهي تعد من المتطلبات الأساسية لتطبيق مفهوم إدارة الجودة الشاملة في النظام التعليمي.

### 1. 3. التعليم الجامعي

#### 1. 3. 1. التعليم

"التعليم هو النشاط الذي يهدف إلى تطوير التعليم والمعرفة والقيم الروحية والفهم والإدراك الذي يحتاج إليه الفرد في كلّ مناحي الحياة إضافة إلى المعرفة والمهارات ذات العلاقة بحقل أو مجال محدد." (غراف، 2010-2011، ص52).

#### 1. 3. 2. الجامعة

مأخوذة من الكلمة الإنجليزية universities ؛ والذي يعني التجمّع الذي يضم أقوى الأسر نفوذاً في مجال السياسة، من أجل ممارسة السلطة، وهكذا استخدمت كلمة الجامعة لتدلّ تجمّع الأساتذة والطلاب من مختلف البلدان والشعوب. (غراف، 2010-2011، ص53).

والجامعة هي: مكان لتعليم شريحة من الأفراد الكبار ممن تجاوزوا مرحلة التعليم الثانوي، من قبل أساتذة مؤهلين ضمن تشريعات ولأنظمة ولوائح معينة .  
وتعتبر الجامعة القلب النابض ومحرك التنمية في المجتمعات؛ من خلال ما تنتجه من عقول وما تكوّن من مهندسين، أطباء، قانونيين، موظفين، فنيين، علماء...

#### 1. 3. 3. التعليم الجامعي

هو كلّ أنواع البرامج الدراسية المصممة للتكوين والبحث، تقدّم على مستوى ما بعد التعليم الثانوي في مؤسسة جامعية أو مؤسسات تعليم أخرى معترف بها كمؤسسات تعليم عالي من طرف مؤسسات الدولة المؤهلة. (التعليم في الوطن العربي، 2005، ص21).  
والتعليم العالي بمثابة المرحلة التعليمية التي تلي المرحلة الثانوية، أو ما يعادلها، سواء كان عمومياً أو خاصاً، والذي يتم في الجامعات تتمثل في مؤسسات علمية مستقلة ذات هيكل تنظيمي معين. (مرسي، 1998، ص10).

## 2. كرونولوجيا الإصلاحات في الجامعة الجزائرية

يمكن إرجاع تاريخ إنشاء أول جامعة في الجزائر إلى سنة 1879 بموجب مرسوم 20 ديسمبر 1879 الذي تضمّن إنشاء أربعة مدارس كبرى وهي: الطب، الصيدلة، الأدب والحقوق، وكان الهدف منها هو خدمة مصالح فرنسا في الجزائر، والدليل على ذلك أن عدد الطلبة بلغ 4500 من فرنسيين ويهود مقابل 200 طالب جزائري في نهاية خمسينيات القرن الماضي (الحمزة، 2008، ص35). وبالتالي فقد كانت الوحيدة إبان الاحتلال الفرنسي.

أما بعد حصول الجزائر على استقلالها حافظت على هذه الجامعة بملحقاتها ومراكزها الجامعية مثل مركزي: وهران وقسنطينة؛ الذّين تحوّلوا فيما بعد إلى جامعتين عريقتين بين ستينات وسبعينات القرن العشرين. كما قامت الدولة أيضا بإنشاء جامعات أخرى مع نهاية السّبعينات وبداية الثّمانينات منها جامعات: باتنة، سيدي بلعباس، بسكرة، سطيف، عنابة، بعدما كانت عبارة عن مراكز جامعية ثمّ معاهد وطنية للتعليم العالي. (الحمزة، 2008، ص36-37).

وبذلك تكون الجزائر قد خطت خطوات استعجالية للقضاء على مظاهر التخلف والتّبعية الخائفة للمستعمر الفرنسي، وهي في المقابل تختار إراديا دور الرّديف في مجال البحث العلمي؛ حين عقدت اتفاقية مع فرنسا من أجل إنشاء مجلس البحث العلمي؛ بهدف الحفاظ على المصالح المتعلقة بالبحث والتّجارب النووية بالجزائر، إلّا أنّ الأمر الأخطر هو أن نصف الأعضاء المشكلين له كانوا يمثلون المصالح العلمية والإيديولوجيا الفرنسية، خاصة وأنّه كان ينظر في برامج التّعليم في الجزائر. هذا الأخير الذي طرح القائمون عليه برنامجا إصلاحيا سنة 1966 أثار استياء الحركة الطلابية التي كانت الممثل الوحيد والشرعي للجامعة؛ باعتباره مستنسخا عن البرنامج الفرنسي. (زمام، 2006، ص56-57).



إذن كلا النظامين يخدم أحدهما الآخر ويكتملان بعضهما البعض، إلا أنّ النظرة القاصرة للمسؤولين الجزائريين في تلك المرحلة من تاريخ الجزائر الحديثة أدّت إلى عدم تتمين دور الأستاذ في تفعيل العمل التّنموي، ما أدّى إلى تدهور أوضاعه، مع عدم إدراك أهمية الموارد البشرية المتواجدة في الجامعة باعتبارها رأسمال بشري قادر على المساهمة الفعالة في التنمية المنشودة .

فبعد بيان 22-11-1969 الذي رفعه مجموعة من الطلبة مطالبين بضرورة التصدي للمشكلات التي تتخبّط فيها الجامعة، وبعد مدّ وجزر بين الطلبة والحكومة توجت بإقامة وزارة للتعليم العالي والبحث العلمي في 11-07-1970 بقيادة محمد الصديق بن يحيى، الذي قاد الإصلاح الجامعي، وقد كانت السياسة العامة للجامعة والبحث العلمي، تتلخّص في: (زمام، 2006، ص58).

- ضرورة استجابة البحث العلمي لحاجات التنمية الوطنية.
  - القطاع الإنتاجي يقترح موضوعات البحث على الجامعة، كما أنّ تنظيمه البحث ينتظر أن يكون مرنا ومتبعا للمشكلات المطروحة.
  - يجب أن تكون حرية الباحث متوافقة مع المشكلات الوطنية، فيجب تخطيط البحث العلمي بحيث يحقق رقي الإنسان، ويعيد النظر في المفاهيم الغربية، والعمل على إنتاج فكر يعبر عن انشغالات الوطن الخاصة.
  - يجب على الجامعة قيادة معركة البحث، وكذا الاقتصاد.
- ففي سنة 1971 جاء قانون إصلاح التعليم العالي، والذي كان هدفه تعبئة الطاقات الجامعية لتكوين رجال يفيدون التنمية، من خلال اقتراح تحديد المناهج التربوية وأشكال الامتحانات وأنماط التكوين، للوصول إلى فعالية أكبر، وجاء الإصلاح مركزا

على: الديمقراطية، التعريب، الجزائر والتوجيه العلمي والتكنولوجي.(أين، 2007-2008، ص45-47).

أما القانون التوجيهي للتعليم العالي رقم 99-05 والصادر في 14/04/1999 فالهدف منه كان تحديد الإطار الشرعي للقطاع وإلى فتح آفاق جديدة له، وإلى إفادته بترقيات تنظيمية تتكفل بالاستجابة إلى الطلب الاجتماعي على التعليم العالي.(أين، 2007-2008، ص47-48).

إنّ الإصلاحات التي شهدها التعليم العالي يعبر عن مرحلة تاريخية بعينها، ويعكس السياسة التي كانت تنتهجها الجزائر، ففي سبعينيات القرن الماضي كان الإصلاح بغرض خدمة الثورة التي كان يتبناها الرئيس الراحل هواري بومدين، والمركزية الشديدة التي كانت تعرفها مختلف المؤسسات الجزائرية، ومنها الجامعية وما التعريب والجزارة إلا دليلان بسيطان على التوجه السياسي للبلاد آنذاك وتأثير القومية العربية على التشريع والتسيير والتعليم العالي...

أما في الثمانينات فقد كان التوجه نحو اللامركزية في التسيير والديمقراطية التي انتهجها الرئيس الشاذلي بن جديد -رحمه الله- وتقسيم الجامعات -على غرار المؤسسات الاقتصادية العمومية الأخرى- إلى معاهد للتعليم العالي والانصياع لمطالب المنظمات الطلابية والحركات الاحتجاجية المتوالية.

أما في نهاية تسعينيات القرن الماضي جاء القانون التوجيهي لتنظيم العلاقات والمهنة الجامعية، كتمهيد للمرحلة القادمة التي أسالت الحبر الكثير منذ بداية تبنيتها.

### 3. نظام الـ LMD وفلسفة الجودة فيه

من خلال ما شهدته الجزائر في تطورات ومستجدات، وجد التعليم العالي نفسه أمام حتمية التطور والانفتاح، فأمام التحديات التي فرضتها العولمة كان من الضروري تغيير البرامج والأهداف والخطط التعليمية في الجامعة الجزائرية، وقد أوكلت هذه المهمة إلى

اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية التي أبرزت معظم العوائق التي تعانيها الجامعة والتصحيحات أو التغييرات الواجب إدخالها لتمكين الجامعة من القيام بدورها المحوري في التنمية، لتقوم بعدها الوزارة بتحديد إستراتيجية عشرية للنهوض بالقطاع (2004-2013)، ويرمي هذا الإصلاح إلى التكفل بالمتطلبات الجديدة التالية: (أين، 2007-2008، ص55).

- ضمان تكوين نوعي من خلال الاستجابة للطلب الاجتماعي المشروع على التعليم العالي.
  - تحقيق تناغم حقيقي مع المحيط السوسيو-اقتصادي عبر تطوير كل التفاعلات الممكنة بين الجامعة وعالم الشغل.
  - تطوير آليات التكيف المستمر مع تطورات المهن.
  - تدعيم المهمة الثقافية للجامعة من خلال ترقية القيم العالمية لا سيما منها المتعلقة بالتسامح واحترام الغير في إطار قواعد أخلاقيات المهنة الجامعية وآدابها.
  - التفتح أكثر على التطورات العالمية خاصة منها ما تعلق بالعلوم والتكنولوجيا.
  - تشجيع التبادل والتعاون الدوليين وتنوعهما.
  - إرساء أسس الحكامة الراشدة المبنية على المشاركة والتشاور.
  - إنشاء الفضاءات الجامعية الإقليمية والدولية.
  - تسهيل حركة الطلبة والأساتذة والباحثين من مختلف الأقطار ومن ثمة تشجيع التبادلات العلمية والتكنولوجية والثقافية على مستوى التعليم والبحث.
- ومن هنا فالنظام الجديد هدفه الإصلاح وتحقيق تناغم التعليم العالي الجزائري مع أنظمة التعليم العالي في العالم. إن نجاح الإصلاح مرهون بالانخراط الطوعي للأسرة

الجامعية في مسار الإصلاح، وقد تمّ تجسيد هذا الإصلاح في الواقع تدريجياً مع مرافقته بجملة من الإجراءات التالية: (أيمن، 2007-2008، ص 57-60).

أ- على مستوى التأطير: من خلال:

- وضع مخطط لتكوين المكوّنين وإعادة تفعيل البحث والبحث التكويني.
- تشجيع التكوين مدى الحياة للأساتذة والباحثين والإطارات.
- تسخير الإمكانيات الضرورية لاستقبال مليون ونصف طالب في آفاق 2010/2009

- مساهمة الكفاءات الجزائرية المغتربة.
  - تدعيم مشاركة الإطارات والكفاءات والخبرات من خارج القطاع للمساهمة في تصميم عروض التكوين وتنشيط الأعمال الموجهة والأعمال التطبيقية، والمشاركة في الندوات وتأطير التربصات المهنية.
  - ترقية وتأطير الطرائق التعليمية الحديثة بتعميم استخدام تكنولوجيا التعليم.
  - إعلام الأساتذة ومسيري البيداغوجيا وتحسيسهم بمضامين الإصلاح.
- ب- على مستوى البيداغوجيا: من خلال:

- تكييف أنظمة الالتحاق والتقييم والتدرج والتوجيه البيداغوجي.
  - تميم الأعمال التطبيقية عبر توفر الوسائل المادية على مستوى مخابر التدرج والبحث التي تشكل مستقبلاً نواة مركزية لكل تكوين فيما بعد التدرج.
  - تميم التربصات في الأوساط المهنية.
  - تطوير أنماط تكوين جديدة تعتمد على تكنولوجيا الإعلام والاتصال.
  - مراجعة رزنامة العطل الجامعية قصد التسيير الأمثل للزمن البيداغوجي.
- ج- على مستوى الخريطة الجامعية: عن طريق:

• إعادة توزيع الخريطة بشكل يجعلها تدمج مفهوم سياسة الموقع والتنظيم الشبكي للمؤسسات الجامعية، وترقية أقطاب الامتياز من أجل ضمان تناغم متوازن ما بين الطلب على التكوين وإمكانيات مختلف المؤسسات الجامعية والواقع السوسيو-اقتصادي للبلاد محليا ووطنيا.

د- على مستوى الهياكل البيداغوجية وهياكل البحث: يكون بـ:

- وضع هياكل تتكفل باستقبال الطلبة وتوجيههم.
- تنظيم التربصات في الوسط المهني ومتابعتها.
- تقييم التعليم.

• تأسيس نظام الوصي؛ لضمان مرافقة الطلبة طوال مسارهم الدراسي.

هـ- على مستوى تسيير وتقييم المؤسسات الجامعية: إدخال نمط جديد للتسيير مبني على أسس الحكامة الراشدة، بهدف:

- تحسين القدرات التسييرية لمسؤولي المؤسسات.
- تدعيم روح الحوار والتشاور بإقرار قواعد أخلاق المهنة الجامعية وآدابها.
- تأسيس الأجهزة المكلفة بالتقييم وضمان جودة التعليم العالي.
- قيادة الجامعة نحو مزيد من الاستقلالية والمسؤولية البيداغوجية.

و- على صعيد التعاون الدولي: عن طريق:

- وضع فضاءات إقليمية ودولية ترمي إلى ترقية تعاون ثنائي ومتعدد الأطراف، يساهم في حراك الطلبة والأساتذة ويشجع التبادلات العلمية والتكنولوجية والثقافية على مستوى التعليم والبحث.

• تدعيم مدارس الدكتوراه وتوسيعها قصد تحسين نوعين التكوين في الدكتوراه ومردوديته.

• ترقية جاذبية الجامعة من خلال توفير أفضل الشروط الكفيلة باستقطاب الكفاءات الوطنية المقيمة بالخارج، فضلا عن جذب التأطير الأجنبي ذي التأهيل العالمي.

ز- على صعيد الظروف الاجتماعية والمهنية: ويتم بـ:

• محاولة وضع مسعى وإستراتيجية يؤسسان مناخ جامعي يميزه الرضا في إطار الحوار والتشاور.

• إصدار قانون أساسي للأستاذ يضعه في مصف النخبة الوطنية.

وحسب هذا النظام الجديد فهو - كما أوردنا سابقا- يسمح بوضع الجامعة الجزائرية في مصاف أنظمة التعليم العالي في العالم، لاسيما في البلدان النامية، وهذا لا يكون إلا من خلال تحقيق الجودة التي على أساسها يمكن للجامعة الجزائرية بمختلف مكوناتها من احتلال مراتب مرموقة ومحترمة ضمن المنظومات العالمية.

#### 4. وقفة للتقييم والتقد في نظام LMD وجودة التعليم العالي في الجزائر

يستدعي الحديث عن محاور جودة التعليم العالي تحديد مكوناته ومركباته التي تتفاعل مع بعضها البعض، وتتكامل لغاية تحقيق الجودة المطلوبة في الجامعة، وحسب ما تمخض عن مؤتمر اليونيسكو الذي انعقد بباريس في أكتوبر 1998، (العبيدي، 2009، ص2) فالجودة في التعليم العالي يعتبر مفهوما متعدد الأبعاد ينبغي أن يشمل جميع وظائف التعليم وأنشطته مثل: هيئة التدريس، الطالب، البرامج والمناهج التعليمية، طرق التدريس، الكتاب، الإدارة والأنظمة والتشريعات، التمويل، المباني والتجهيزات، نظام التقييم والبيئة.

إنّ أيّ خلل قد يصيب نظاما واحدا من هذه الأنظمة الفرعية يؤثر سلبا على عمل النظام الكلي ألا وهو التعليم العالي أو الجامعي، لذلك وجب على القائمين على هذا القطاع التركيز على الكل؛ بحيث يساند بعضه بعضا للوصول إلى الأهداف المرجوة،

فجودة التعليم العالي بوصفه نسقا كليا (عاما) تتوقف على جودة هذه الأنساق الفرعية.

4. 1. جودة هيئة التدريس: يتحدّد نجاح العملية التّعليمية في الجامعة أساسا على الأساتذة، من خلال ما يقومون به تجاه الطلبة (النشاطات البيداغوجية المختلفة)، أو تجاه مؤسستهم الجامعية (المشاركة في اتخاذ القرارات)، أو تجاه المجتمع ككلّ (دراسات، أبحاث ميدانية..)، وحتى تجاه ذاته وسعيه الخيبي للتطوير وتحديث معلوماته... (قاد، 2013-2014، ص 44) وهو ما ينصّ عليه ميثاق أخلاقيات المهنة. فالأستاذ وفق هذا الميثاق يجد نفسه مجبرا على تطوير قدراته وتحسين معلوماته، وتجديد طرق التدريس..؛ حيث يفرض عليه الوضع الراهن لعب دور القائد والمسير لطاقت الطلبة، والناقد والصديق الداعم، وذلك المبتكر والديمقراطي الذي يحاور ويناقش طلبته... وبذلك فهو يتعد عن الأساليب التقليدية في التدريس ذات الاتجاه الواحد .

والأستاذ من مخرجات هذا النظام وله موروث ثقافي واجتماعي يؤثر على جودة أدائه، والبدائية تكون بالتوظيف فإذا أرادت جامعاتنا النهوض بالتعليم العالي عليها ألاّ تستهين بالتوظيف وذلك من خلال استقطاب العناصر الكفأة بدلا من إتباع الأساليب أو طرق المحسوبة والجهوية وغيرها، فليس كلّ حاصل على شهادة عليا يصلح لأن يكون أستاذا، ويمكن القول بأنّ الوزارة تداركت هذا الأمر من خلال إلزام الجامعات بتدريب وتكوين الأساتذة الجدد وتجهيئتهم لأداء المهام المنوطة بهم على أكمل وجه.

فمنذ الموسم الجامعي 2016-2017 استدركت الوزارة مشكلة نقص الخبرة بإدراج فترة تكوينية إلزامية للأساتذة حديثي التوظيف في الجامعة؛ ولهم برنامج تكويني يتضمّن منهاجًا من شأنه مساعدتهم على تجاوز العقبات التي يمكن أن يصادفوها خلال

التدريس من جهة، وكيفية التعامل مع مختلف المواقف أثناء الدرس... لتقدّم لهم في نهاية السنة التكوينية شهادة تثبت ذلك قبل تثبيتهم في مناصبهم؛ ألا أنّ هناك الكثير ممّا قد يُقال عن هذا التّكوين من حيث المستوى ومن حيث الفائدة التي تعود على المتربصين من الأساتذة...

وفي الجامعة الجزائرية هناك الكثير من المعوّقات التي يواجهها الأستاذ وتحوّل -عادة- دون إتمام واجباته أو تأديتها كما يرغب، أو على الأقل كما هو مطلوب منه، ومنها الأجر الزهيد الذي يتلقاه الأستاذ، البيروقراطية الممارسة، سوء توزيع المقاييس وبرمجتها، نقص السكنات الوظيفية وما ينجم عنه من حالات عدم الاستقرار النفسي والاجتماعي، غياب الأنترنت في معظم الجامعات لأسباب مجهولة، احتكار المخابر... إلخ. وأمام هذه الأوضاع التي تتقاسمها وتعيشها العديد من جامعاتنا يجد الأستاذ نفسه أمام حقيقة ألا جدوى ولا مكان للجودة، في ظلّ وجود أعداء كثيرة ومقنعة أحيانا .

ويتعلّق الأمر هنا بمقابلة بيئتين الأولى داخلية طاردة والثانية خارجية جاذبة؛ حيث تجعل الأستاذ الجزائري "مشروع مهاجر" (الملتقى الوطني الأول، 2010، ص4) والعينة من الواقع موجودة وأعداد الأساتذة المهاجرين إلى أوروبا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية، وإلى دول الخليج العربي في تزايد مستمر من عام لآخر. فالأستاذ يحاول الهجرة إلى الخارج نتيجة الظروف غير الملائمة في الوسط الأكاديمي والبحثي، وتدنّي ظروف المهنة وكذا التأثيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية وحتى الثقافية، كما يمكن أن يحصل الاغتراب للأستاذ داخل الجامعة، وبالتالي يكون قاصرا على أداء مهامه التي لا تستخدم جودة التعليم.

4. 2. جودة الطلبة: يعتبر الطّالب ركيزة أساسية للعملية التعليمية، وهو محورها إذ تمارس عليه وغيابه أو عدم وجوده يبطل أصل وجود الجامعة، والطّالب الذي نتحدث



عنه في هذه المداخلة هو ذلك المشارك الفاعل، المناقش الخلاق، النشيط، الذي يعرض أفكاره بحرية وأدب في ضوء الاحترام المتبادل، وطراح البدائل، المتحكم في التكنولوجيات الحديثة واللغات... وليس ذلك المتلقي، الحافظ للمعلومات والمعارف الواردة أو المقدمة من الأستاذ من خلال المحاضرات وتخزينها ثم استرجاعها وقت الامتحان.(رفاد، 2013-2014، ص47).

ومادام الطالب في الأصل عبارة عن نتاج للمنظومة التربوية الجزائرية التي يقرّ الخبراء بفشلها وضعف مخرجاتها، وهو من يلتحق بالجامعة بعد نجاحه في البكالوريا، فعادة ما نجد الكلام الذي أدرجناه قبلا يفقد معناه، فالطالب اليوم -ولا نجزم بذلك- بعيد كلّ البعد عن هموم وطنه، راغب في الهجرة، طالب للنقطة بدلا من المعلومة، مستهتر في أحيان كثيرة، اغلب أوقاته يقضيها في العالم الافتراضي، يهتم بشعره أكثر من درسه.... ومع ما سبقناه سابقا فيما يخصّ الأستاذ الذي يجد نفسه عاجزا عن تغيير السلوك أو نمط التفكير نتيجة الموروث الثقافي، ونمط الشخصية البسيطة التي عادة ما يمتاز بها الأستاذ.

إنّ الطالب في ظلّ هذه الأوضاع يصبح بدوره "مشروع بطّال"(الملتقى الوطني الأول، 2010، ص8)؛ نتيجة عدم ملائمة مخرجات التعليم العالي لمتطلبات سوق العمل، فلا تجد الكثير من التخصصات الفرص المناسبة بعد التخرّج، أو تظهر الحاجة إلى وظائف أو مهن جديدة لا يوفرها التعليم العالي... وهو ما تسعى الجامعة الجزائرية إلى تفاديها بعد الإصلاحات التي أدخلت على الجامعة؛ أين يدعو العمل بنظام LMD إلى انفتاح الجامعة وربطها بمحيطها الاجتماعي والاقتصادي، هذا الأخير -خاصة- لم تعد ولم تكن له القدرة أصلا على استيعاب الأعداد الهائلة من الطلبة، ما جعل الأمور

تسير للأسوأ (رفض تربصات الطلبة، أو وضع شروط تخل بالبحث العلمي...)، وهو ما جعل شعارات النظام الجديد تبقى حبرا على ورق.

4. 3. جودة البرامج التعليمية: وتتميز البرامج التعليمية الجيدة حسب العبادي وآخرون(2008) ب: الشمول، العمق، المرونة، وقدرتها على استيعاب مختلف التحديات العلمية والمعرفية، ومدى تطويرها بما يتناسب مع المتغيرات العامة، وإسهامها في تكوين الشخصية المتكاملة، ما يجعل طرق تدريسها بعيدة عن التلقين ومثيرة لأفكار وعقول الطلبة؛ من خلال الممارسات التطبيقية لها وطرق تدريسها... (ص528).

وللحصول على برامج تمتاز بالجودة يجب القيام بالعديد من التحوّلات، يمكن توضيحها بالشكل الموالي:

الشكل رقم (1): التحوّلات المطلوبة لجودة البرنامج التعليمي في الجامعة



المصدر: (رقاد، 2013/2014، ص49)

4. 4. جودة المباني والتجهيزات والوسائل والكتب: تساهم البيئة الجيدة والمناخ الملائم في الوصول إلى الجودة المطلوبة في التّعليم الجامعي؛ فكفاية القاعات والمدرجات، المقاعد، الفضائات الخضراء، النوادي الخاصة بالأساتذة والعمال وكذا الطلبة، الإضاءة التكييف وغيرها من العناصر المادية تساهم في تعزيز الانتماء وتدعيم

الولاء للمؤسسة الجامعية، وتخلق جوا مريحا ومحفزا للعمل يتم خلاله التفاعل بين مختلف مكونات النظام بشكل يؤدي إلى جودة التعليم ومخرجاته. (رقاد، 2013-2014، ص50).

فكيف نريد في جامعاتنا الوصول إلى الجودة إذا كان هناك نقص فادح في القاعات والمدرجات، وضياع الوقت في البحث عن الكراسي والطاولات، كيف لنا ذلك والكهرباء تنقطع بالساعات والأيام، كيف وبنابات جامعاتنا غير جذابة ولنقارن بين جامعة قسنطينة القديمة والجامعتين الجديديتين على سبيل المثال لا الحصر. فالأولى فيها وقار فيها احترام، يشعر مرتادها للوهلة الأولى أنه فيما يعرف بالحرم الجامعي وغير الجامعي يهاب دخولها، أما الثانية فلا حدث ولا حرج. فبعدها كانت للجامعة حرمتها وقداستها، أصبحت تأخذ صبغة "الجامعة الحشد أو الجامعة السوق" (الملتقى الوطني الأول، 2010، ص9) بكل ما تحمله من فوضى، وغشائية ومصالحية؛ حيث يريد الجميع قضاء مصالحه ولو على حساب الدور.

أما فيما يخصّ الوسائل فهي تسمح بتسهيل الحصول على المعلومات وتبادلها وإتاحتها، ويمكن لتوافر هذه المكونات التكنولوجية المساهمة بشكل فعال في تحقيق الجودة، والقائمون على شؤون التعليم العالي أدرجوا في تقييم مردودية الأستاذ نقطة تخص استخدامه لتكنولوجيات التعليم أثناء أداء مهامه، كوسيلة لتحفيزه على استخدامها، ولكن مع عدم توفرها بالقدر المطلوب وانقطاع الكهرباء وعدم تحكم بعض الأساتذة في استخدامها نجدها تفقد دورها الهام والمساعد في الحصول على جودة التعليم.

وفيما يتعلق بالكتاب فيجب أن يكون محتواه شاملا ومركزا ضمن مجال التخصص، يتميز بالحدثة والتجديد؛ بحيث يساعد على توعية الطالب، وينمي وعيه ومن ثمّ القدرة على التحصيل. وهنا نشيد بالجهود التي تبذلها الدولة في تزويد المكتبات الجامعية الكتب الحديثة، رغم النقص في عددها مع تزايد عدد الطلبة في الجامعات

المختلفة ما يعيق بدوره جودة التعليم العالي. ولكن الملاحظ هو غياب ثقافة الكتاب الجامعي، وإن حدث ووجد الكتاب فإن التعامل معه يختلف لدى كل من أطراف العملية التعليمية (الملتقى الوطني الأول، 2010، ص9).

- هناك أساتذة يقدّمون الكتاب المعجزة لطلبتهم في بداية السنة.
- وطلبة منهم من لا يكثرث أصلا بالكتاب، ولا يعطيه قيمة من خلال تمزيقه، رميه...

• وفيما يتعلّق بالإدارة فهي لا تشجع عادة الأستاذ على الإنتاج العلمي، من خلال وضع قيود وشروط مجحفة أمام إنجاز مطبوعة بيداغوجية، أو النشر الذي يكون محكوما بالقيود المالية والتنظيمية (البيروقراطية).

4. 5. **جودة الأبحاث والدراسات:** في هذا الصدد يمكن الاستدلال بقول أحد الزملاء في تعليقه على تكرار موضوعات البحث خاصة في الماستر والليسانس واستنساخها بتعبير "المذكرات المهاجرة"؛ فهي تنتقل من جامعة لأخرى وعبر الأقسام والمعاهد، خاصة في ضوء توافرها عبر الأنترنت وإتاحتها للجميع. ومرّد ذلك الكمّ الهائل من أعداد الطلبة في مختلف التخصصات، مقارنة بالموضوعات البحثية من جهة، وعدم قدرة الأساتذة على الإشراف بكفاءة على المذكرات وحتى الرسائل والأطروحات، مع ضيق الوقت الممنوح لإعدادها... ومع ما لديه من التزامات بيداغوجية وأسرية وغيرها، وهذا الأمر يتعارض مع فلسفة نظام آل أم دي التي تتّجه نحو تصغير المجموعات، وكل هذه العوامل مجتمعة انعكست سلبا على جودة مخرجات التعليم في الجامعة في شقّه المتعلق بالبحث عن المعرفة وبنائها ..

4. 6. **الإدارة والتمويل والتقييم:** وكل هذه المحاور مهمّة وتساهم في الوصول بالجامعة إلى الجودة، ولكن نكتفي في هذه الورقة البحثية بالتركيز على العناصر السابقة باعتبارها تؤثر بشكل كبير ومباشر على مجرى العملية التعليمية الجامعية.

## الخلاصة:

في هذا المقام لا نجد أفضل من الاختتام بالاعتراف الصريح للمسؤولين على قطاع التعليم العالي (الإذاعة الجزائرية، 2016)، الذي جاء بعد الاجتماع التقييمي لنظام (ل.م.د) المنعقد في جانفي 2016؛ أين أكد المدير العام للتعليم والتكوين بوزارة التعليم العالي أنّ النظام يعرف نمواً من سنة لأخرى رغم وجود بعض الاختلالات التي يجب استدراكها في البرامج وعروض التكوين التي تتماشى واحتياجات القطاعين الاقتصادي والاجتماعي .

من جهته يعتقد الأكاديمي سعيد شكيدين أنّ نظام (ل.م.د) في الجزائر يحتاج لتوفير الوسائل اللازمة لتطبيقه شأنها في ذلك جميع دول العالم الثالث، وذلك على الرغم من أنّه نظام عصري في جامعات العالم على حدّ تعبيره، وأكّد أنه يجب مراعاة الإمكانيات الاقتصادية والاجتماعية للجامعة الجزائرية، وكذا ضرورة التفكير في كيفية ربط الجامعة بمحيطها الاقتصادي والاجتماعي .

مع تأكيد الوزير السابق (الطاهر حجار) على فشل هذا النظام مع الإقرار بحتمية الاستمرار، ومبدأ من اللاتراجع عن الخيارات الإستراتيجية للدولة؛ وكأنّه بعد 11 سنة من تطبيق هذا النظام مازالت الجامعة بمختلف أطرافها حائرة في السبيل الصحيحة للنهوض والوصول إلى الجودة؛ لأنّ القرارات الخاصة بها فوقية ولا تمتّ بصله لواقعها، والقاعدة مجبرة على التكيف مع كلّ جديد رغم العلم بثقافة مقاومة التغيير التي قد تحصل، والاغتراب الذي ينتج عن مثل هذه القرارات... وكذا السلبيات الكثيرة التي تنعكس على أداء وجودة مؤسسات التعليم العالي الجزائرية.

وبالتالي يمكن القول أنّ التعليم الجامعي دخل في مرحلة جديدة من مراحل الإصلاح، وهي: مرحلة إصلاح الإصلاح، في انتظار تقييم الإصلاح مرة أخرى، وهل كانت

الإصلاحات سديدة أو تعود بنا إلى نقطة البداية، وبالتالي تبقى هذه المنظومة تدور في حلقة مفرغة، وتبقى الجهود ضائعة والتّمنية متوقّفة على الأقل مع بقاء الأوضاع كما هي عليه، والغائب هو الجودة، فالمدخلات التي تغذي الجامعة تعاني من خلل كبير بسبب تدني المستوى في السنوات ما قبل الجامعة (الابتدائي - المتوسط وحتى الثانوي)، كما أنّ العمليات يشوبها النقص الكبير على جميع الأصعدة، وبالتالي تصبح المخرجات التي هي إطارات المستقبل وبناء البلد قاصرة نتيجة غياب الجودة وتمييع الجامعة بفتح مناصب بيداغوجية بأعداد هائلة، الغرض منها امتصاص البطالة أكثر منه جودة تعليم.

## الإحالات والمراجع:

- أبو ملوح، محمد. (2000). الجودة الشاملة في التّعلّم الصّفي. غزة: مركز القطان للبحث والتطوير.
- الإذاعة الجزائرية. (2016/01/12). تمّ استرجاعه: 2016/10/02، من:  
<http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20160112/64117.html>
- البيلاوي، حسن حسين وآخرون. (معدّ). (2006). الجودة الشاملة في التعليم بين مؤشرات التميّز ومعايير الاعتماد-الأسس والتطبيقات. ط1. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
- التّعليم العالي في الوطن العربي: تحديات الواقع ورؤى المستقبل. (2005). ط1. القاهرة: عالم الكتب.
- الحسين، إبراهيم عبد الكريم: من المدرسة التقليدية إلى مدرسة الجودة-معوقات التحول. تمّ استرجاعه يوم: 2016/10/2 من موقع:  
<http://www.kau.edu.sa/GetFile.aspx?id=174246&fn=quality%20scool.doc>
- الحمزة، منير. (2008). دور المكتبة الرقمية في دعم التكوين والبحث العلمي بالجامعة الجزائرية. رسالة ماجستير غير منشورة في "علم المكتبات". جامعة منتوري. الجزائر.
- الرشيد، محمد. (1995). الجودة الشاملة في التعليم. مجلة المعلم. مجلة تربوية ثقافية جامعية، جامعة الملك سعود.
- العبادي، هاشم فوزي دباس، وآخرون. (2008). إدارة التعليم العالي: مفهوم حديث في الفكر الإداري المعاصر. ط1. عمان: مؤسّسة الوراق للنشر والتوزيع.
- العبيدي، سيلان جبران. (2009). ضمان جودة مخرجات التعليم العالي"، ورقة عمل مقدّمة للمؤتمر 12 للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي: الموائمة بين مخرجات التعليم العالي وحاجات المجتمع في الوطن العربي. بيروت: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.
- المنتدى الوطني الأوّل. (2010). تقييم دور الجامعة الجزائرية في الاستجابة لمتطلبات سوق الشغل ومواكبة تطورات التنمية المحلية. جامعة زيان عاشور. الجزائر. تمّ استرجاعه: 2016/10/02، من:  
<http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2011/03..>
- أيمن، يوسف. (2008/2007). تطور التعليم العالي: الإصلاح والآفاق السياسية. رسالة ماجستير غير منشورة في "علم الاجتماع"، جامعة يوسف بن خدة. الجزائر.
- رقاد، صليحة. (2014/2013). تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسّسات التعليم العالي الجزائرية. أطروحة "دكتوراه غير منشورة في العلوم الإقتصادية". جامعة سطيف1. الجزائر.
- زمام، نور الدين. (2006). الجامعة والبحث العلمي في ظل تقسيم العمل الدولي الراهن. دفاتر المخبر. ع2. 60-39.

- غراف، نصر الدّين. (2011/2010). التّعليم الإلكتروني مستقبل الجامعة الجزائرية: دراسة في المفاهيم والنماذج. أطروحة دكتوراه غير منشورة في "علم المكتبات"، جامعة منتوري. الجزائر.
- قادة، يزيد. (2012/2011). واقع تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التّعليم الجزائرية. رسالة ماجستير غير منشورة في "علوم التسيير". جامعة أبو بكر بلقايد. الجزائر.
- ماهية نظام ل.م.د، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة. تمّ استرجاعه يوم: 2016/10/2. من: [http://www.centre-univ-mila.dz/a/FR/pages/Le\\_centre/pdf/DefLMD.pdf](http://www.centre-univ-mila.dz/a/FR/pages/Le_centre/pdf/DefLMD.pdf)
- مرسي، محمد منير. (1998). تخطيط التّعليم واقتصادياته. القاهرة: عالم الكتب.
- Barton, Joan A.and .Marson, D.brian (1991) Service Quality: An introduction Province of British Columbia Publications.